

ورقة سياسات عامة

مقترح تطوير مراكز التدريب المهني في المحافظة

إربد - الأردن 2020

شبابنا قوة USAID

تم إنتاج ورقة السياسات هذه من قبل الشباب وبدعم كريم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ولا تعكس محتويات هذه الورقة بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

نبذة عن المحافظة:

تقع محافظة إربد التي تزيد مساحتها عن 1500 كم في أقصى شمال الأردن موزعة على تسعة ألوية، وتمتد حدودها لتصل إلى الحدود الأردنية السورية حيث نهر اليرموك، ومن هنا تبرز أهمية موقعها كمحطة عبور للدول المجاورة.

تعد المناطق الشرقية من المحافظة جزءاً من سهل حوران، بينما تطل الشمالية على هضبة الجولان أما من الغرب فتتكون المنطقة من هضاب تنخفض تدريجياً لتصل إلى ما دون مستوى سطح البحر في غور الأردن. بينما تمتد المناطق الجنوبية منها في منطقة المزار الشمالي ذات الجبال العالية والطبيعة الساحرة المتاخمة لجبال عجلون.

بينما تبرز أهميتها التاريخية من المواقع الأثرية والتاريخية، وتعتبر المنطقة الزراعية الأولى في الأردن في إنتاج الحمضيات والزيتون والحبوب وإنتاج عسل النحل.

أخرجت المحافظة بعض أهم الشخصيات السياسية والعسكرية ومن أبرزها رئيس الوزراء الأسبق الشهيد وصفي التل.

بحسب الإحصاءات الأخيرة زادت نسبة الفقر في المحافظة عن 15%، بينما تخطت نسبة البطالة 17%، وهو رقم كبير إذا علمنا أن التعداد السكاني فيها يقارب المليون نسمة.

شرح المشكلة والتحديات:

تقوم مؤسسات التدريب المهني بتقديم خدماتها لكافة المواطنين بغض النظر عن مستواهم التعليمي وذلك عملاً بمبدأ "التعليم المستمر"، سواء لإكساب الملتحقين بها مهارات جديدة، أو لرفع كفاءة الممارسين في سوق العمل.

وعلى الرغم من وجود هذه المؤسسة وانتشارها، لم يزل سوق العمل الأردني يعاني من عدم توفر العمالة الماهرة، سيما في القطاعين الصناعي والخدمي، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بعزوف الشباب عن الالتحاق بمراكز التدريب المهني، ولعدة أسباب، منها:

- غياب الترويج للمؤسسة إعلامياً.
- عدم تحديث وتطوير التدريبات الموجودة.
- ضعف قدرة جميع الطلاب الوصول الى المركز كما أوضح مدير معهد تدريب مهني المشاريع المهندس احمد شتيا، إما لعدم وجود مواصلات من وإلى المركز أو لعدم وجود فروع في المناطق البعيدة.
- ضعف تشبيك مراكز التدريب المهني مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومي، مما يؤدي لعدم تناسب مع متطلبات سوق العمل.
- محدودية القدرة الاستيعابية للمراكز.

التوصيات

- وضع استراتيجية خاصة لتأهيل الكوادر البشرية في مراكز التدريب التقني والمهني لمواكبة التطورات التكنولوجية، بما في ذلك تدريب المدربين في سوق العمل وإطلاعهم على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لنقلها للطلبة.
- توحيد الإطار المسؤول عن نظام التدريب التقني والمهني وبناء نظام متكامل هيكلياً.
- إنشاء صندوق دعم لإقراض الطلبة لتعزيز فرص التدريب وإيجاد التشريعات اللازمة لتفعيله ودعمه استناداً إلى استراتيجية التشغيل الوطنية للتعليم والتدريب المهني 2008_2013.
- تعزيز متابعة تطبيق الاستراتيجية وتفعيل المسائلة لتوفير فرص العمل سيما لغير المقتدرين.
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في قطاع التدريب التقني والمهني فيما يتعلق بتطوير السياسات والاستراتيجيات.
- تعزيز استثمار القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء والمؤسسات الحكومية في مراكز التدريب والشراكة.
- تعزيز أنواع التدريبات واستحداث تدريبات جديدة مرتبطة بما يتطلبه سوق العمل.
- زيادة فرص تدريب الاناث واستحداث تخصصات جديدة لتوسعة خيارات الطالبات في مراكز التدريب والتي غالباً ما تكون محدودة.
- التركيز على المجالات ذات الأولوية للنمو الاقتصادي المستدام وبناء برامج لتطوير التأهيل بمستوى فني بالتعاون مع القطاع الصناعة.
- استخدام مسوحات القطاعات، ومسوحات الطلاب، وخطط تنمية الموارد البشرية لتحديد متطلبات كل قطاع والتي تعزز بدورها فرص إيجاد فرص العمل للخريجين.
- زيادة الترويج لمراكز التدريب المهني وتشجيع خوض التدريبات المهنية والتقنية فيها.

فريق العمل:

- روان الزعبي
- ثريا معابره
- إسماعيل السقار
- حنين الوردات
- محمد الشويات
- محمد السواعي
- سهير العساف
- هديل صالح

- صقر مراحه
- مرام عبد الجواد
- هبه المنسي
- تامر ابو صهيون
- يوسف أبو صهيون
- هبه السعيد
- محمد عليمي